الأمم المتحدة

A/ES-10/588–S/2013/260

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم باستمرار الاضطرابات وتدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاج سياسات غير قانونية واستفزازية. فبينما تُبذل جهود جادّة على الصعيدين الإقليمي والدولي في سبيل إنعاش مسار السلام وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، لا تزال إسرائيل تختار، بدلاً من ذلك، أسلوب الاستعمار والمواجهة. ولم تكفّ السلطة القائمة بالاحتلال، ولو لحظة واحدة، حتى أثناء تشدّقها بمحض الكلام عن هدف إحلال السلام، عن اتخاذ التدابير القمعية والمدمّرة التي لطالما اتسم به منذ عهد بعيد الاحتلال العسكري الذي تمارسه لنحو ٤٦ سنة.

ونتيجة لذلك، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من انتهاكات صارخة لما له من حقوق الإنسان، بطرق شتى من بينها تشريد السكان المدنيين ونقلهم قسرا، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وهدم منازلهم، والزج بهم في السجون واحتجازهم، وعرقلة حرية تنقلهم. وإضافة إلى ارتكاب إسرائيل هذه الجرائم، يتمادى مستوطنوها في أعمالهم التخريبية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مروِّعين المدنيين الفلسطينيين ومُعتدين على المنازل والبساتين والمزارع ومُدنّسين للمساجد والكنائس.

080513 080513 13-32286 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولئن كانت دولة فلسطين قد ألقت الضوء على جميع هذه القضايا خلال كلمة وفدها أمام مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، فإنني مضطر إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى العديد من الأحداث التي وقعت خلال الفترة الأخيرة وأثارت التوترات والمخاوف.

لقد شرّدت السلطة القائمة بالاحتلال مئات الفلسطينيين قسراً، إضافة إلى مئات من أسر آخرين باتت ديارهم وأسباب وجودهم على الأرض مهدّدة بأوامر عسكرية وشيكة التنفيذ. وانطوت أكبر عمليات التشريد هذه على طرد ١٠٠ أسرة بدوية فلسطينية ونقل أفرادها قسراً من قرية وادي المالح بشمال غور الأردن في ٢٩ نيسان/أبريل. فقد طُرد السكان وحيواناتهم تماما من المنطقة المتضررة والتي أعلنتها إسرائيل ''منطقة عسكرية مغلقة''، حيث استخدمتها قوات الاحتلال في مناورات عسكرية أسفرت عن إحراق مئات الدونمات من الحقول. وفي اليوم نفسه، هدمت إسرائيل أربعة منازل فلسطينية في حي الطور بالقدس الشرقية، أصبح جراءها ٢٤ فردا من أسرة غيث، من بينهم خمسة أطفال وشخصان يعانيان عجزا جسيما، بلا مأوى.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل أيضا، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم بئر ومرفق مياه في مخيم الفوار للاجئين بالخليل، حيث واصلت استهداف هذه المنطقة الضعيفة. وسبق ذلك تدمير ٢٢ مبنى فلسطينيا في ٢٦ نيسان/أبريل في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد ٢٨ فلسطينيا قسراً، من بينهم ١٨ طفلا، وتضرُّر ١٢٠ شخصا آخرين. وفي ٢٤ نيسان/أبريل أيضا، قامت قوات الاحتلال بهدم ٣ منازل فلسطينية في مخيم العروب للاجئين وتدمير عدة بساتين باستخدام جرافات. ويوشك على إصدار أوامر بهدم جناح من مسجد في حي رأس العمود بالقدس الشرقية. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن القدس الشرقية المحتلة وما يسمى ''بالمنطقة جيم'' وحدها، شهدت منذ عام ٢٠٠٨ هدم أكثر من ٤٠٠ ٢ مبنى ومسكن فلسطيني، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ ٤ شخص.

وفي هذا الصدد كذلك، استمرت إسرائيل في تنفيذ حملتها الاستيطانية غير القانونية، بطرق شتى منها أعمال تشييد وتوسيع سواء المستوطنات أو الجدار، التي تُقوّض وحدة دولة فلسطين ويهدد احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ على أرض الواقع. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي أن إسرائيل ستشرع في أعمال التشييد في ما يسمى بمنطقة ''E1'' في القدس الشرقية المحتلة. وجاء ذلك عقب ورود تقارير في ٢٩ نيسان/أبريل تفيد بأن وزارة الإسكان قد وافقت على تشييد ١٢٠ وحدة إضافية في مستوطنة ''جفعات زئيف'' غير القانونية في القدس الشرقية

المحتلة. واليوم، أقام مستوطنون إسرائيليون بؤرة استيطانية غير قانونية أخرى على مقربة من حاجز زعترة في منطقة نابلس. وتمثل جميع هذه الاستفزازات مؤشرات مُؤسفة لإصرار إسرائيل على ترسيخ ما تمارسه من احتلال، بدلا من التصرف بطريقة تحترم القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

ولا تزال منطقة بيت لحم مُستهدَفَةً أيضا بهذه الحملة الاستيطانية الماكرة التي تشنها إسرائيل. فقد صدرت أوامر عسكرية بالاستيلاء على عشرات الدونمات من أراض تعود ملكيتها لفلسطينيين من قرية نحالين بهدف الربط بين مستوطنتين قريبتين. وفي الوقت نفسه، يتواصل تشييد الجدار في تجاهل تام لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ٢٠٠٤ والعديد من قرارات الأمم المتحدة. وعقب الفشل الأخير لمعركة قانونية استمرت سبع سنوات في محكمة إسرائيلية، تهدد أعمال تشييد الجدار في منطقة وادي كريمزان قرب بيت لحم، جماعة صغيرة من راهبات مسنّات، تُدعى جماعة ''الأخوات الساليزيات''، ومدرستها وملعبها، التي سيطوّقها الجدار ويفصلها عن نسبة ٧٥ في المائة من أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، ستفقد ٥٨ أسرة فلسطينية سبل الوصول إلى أراضيها الزراعية في المنطقة.

واقترنت هذه الممارسات غير القانونية الجارية بموجة من أعمال العنف والإرهاب والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية على يد مستوطنين إسرائيليين متطرفين يتمادون في استهداف المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال. وشملت تلك الأعمال ما يلي: اعتداء مجموعة مؤلفة من ١٢ مستوطنا على طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما أثناء توجّهه مشيا إلى مدرسة في القدس الشرقية (١ نيسان/أبريل)؛ وشن اعتداءات على حافلات مدرسية في منطقة نابلس، أسفرت عن إصابة سبعة أطفال بجروح (١ نيسان/أبريل)؛ واعتداء على شاب يبلغ من العمر ٢٥ عاما قرب مدينة الخليل ودهس طفل عمره ٩ سنوات قرب بيت لحم (١٥ نيسان/أبريل) ومسنٍّ يبلغ من العمر ٦٠ عاما في مدينة الخليل (٢٨ نيسان/أبريل)؛ وهجوم، في الآونة الأخيرة، على قرية بيت فوريك قرب نابلس، تعرض خلاله العديد من السكان للاعتداء والضرب (٢٩ نيسان/أبريل)، وقيام مجموعة من المستوطنين بطعن رجل في القدس الشرقية، ووقوع اعتداء على رجل في قرية بيتين قرب رام الله، واعتداء على حافلة مدرسية تقل طالبات في حاجز حوارة قرب نابلس، أدى إلى إصابة ٢٠ شخصا بجروح (٣٠ نيسان/أبريل).

وإضافة إلى ذلك، لا يزال المستوطنون يعيثون في الممتلكات والأراضي الفلسطينية فسادا ودمارا. فالمتطرفون منهم يتمادون في تخريب المنازل، فيلحقون بها أضرارا ويلطخون جدرانها برسم عبارات ذات صبغة عنصرية وتنم عن مشاعر البغضاء، ويضرمون النار في

بساتين الزيتون وغيرها من الأراضي الزراعية. ووقع آخر هذه الحوادث في ٣٠ نيسان/أبريل، عندما اعتدى مستوطنون بدافع الانتقام على مسجد الرباط بقرية عوريف قرب نابلس، وبالأمس، ١ أيار/مايو، عندما أشعل مستوطنون ما لا يقل عن ٧٥ حريقا في أنحاء متفرقة من فلسطين، مما أدى إلى تدمير المئات من أشجار الزيتون واللوز وغيرها من أشجار الفاكهة وعدد كبير من مناطق المحاصيل الزراعية، بل أسباب معيشة عدد آخر من الأسر الفلسطينية. وفي هذا الصدد أيضا، أضرم مستوطنون إسرائيليون، في ٢٧ نيسان/أبريل، النار في تسع مركبات تملكها الأمم المتحدة وسيارة وثلاثة بساتين يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية.

ولا تزال الممارسات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تستهدف قطاع غزة، الذي يشكّل جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطين، التي تظل تحت حصار غير قانوني جائر. ففي ٢٩ نيسان/أبريل، شنت إسرائيل عدة ضربات عسكرية على قطاع غزة، وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نفّذت السلطة القائمة بالاحتلال عملية قتل أخرى خارج نطاق القانون، عندما استهدفت هيثم مشعل، البالغ من العمر ٢٩ عاما، أثناء ركوبه دراجة نارية في مدينة غزة، فقتلته. ولا تزال حياة البحّارة الفلسطينيين وأسباب معيشتهم هدفا لنيران إسرائيل قبالة ساحل غزة، مما يلحق أضرارا بآلاف الأسر. وإضافة إلى ذلك، ألغت إسرائيل زيارات الأسر الفلسطينية من غزة إلى ذويهم في السجون الإسرائيلية.

وتؤجج جميع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التوترات على أرض الواقع وتحرّض على العنف وتؤدي إلى احتقان مشاعر عدم الثقة. فجميع أعمال إسرائيل تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتتناقض مع الجهود المبذولة من القيادة الفلسطينية، إلى جانب شركائها العرب، الذين تعهّدوا بإحياء مبادرة السلام العربية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية وسائر أعضاء المجتمع الدولي المعنيين، من أجل إحياء مسار السلام وبدء مفاوضات ذات مصداقية ترمي إلى تسوية جميع القضايا الأساسية، والتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم، وفقا للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتحقيق الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني.

لقد حان الأوان لكي يتصرف المجتمع الدولي، الذي أعادت الجمعية العامة مرارا التأكيد على التزامه بهذا الحل – باتخاذها آخر مرة القرار ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي منحت بموجبه فلسطين مركز دولة غير عضو ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، تصرّفا يتماشى مع التزامه المبدئي منذ أمد بعيد ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع. ولا بد من مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مطالبةً واضحة بالكف عن أعمالها غير القانونية والالتزام بمسار السلام. وعلى

عاتق المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة في هذا الصدد، ويجب ألا يقبل بعد الآن بالذرائع الجوفاء والخدع وازدراء القانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وسيتصرف بل عليه أن يتصرف بصورة جماعية لمحاسبة إسرائيل على ارتكابها هذه الانتهاكات والجرائم. فلن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يحوّل السلام إلى واقع ملموس ما لم يتحلّ بالجدية إزاءه.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لسابقاتها البالغ عددها ٤٦٠ رسالة وجّهناها إليكم عن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (A/ES-10/587-S/2013/218) هي سجل أساسي للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه التي اقترفتها وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان، المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة